تنصب الست تجرن الست تصيبك اللاوى الست تنكب قال بلى قال فهو ما تكفرون به
في الدنيا وهذا لا حد وسائر الايات والاحاديث تدل على ان ما يصيب الانسان بسبب
الذنب فهو من قبيل العقوبة وليس له ثواب على نفس المصائب كما قد توهم وذلك
ان الثواب انما يكون على الامر الاختياري كما كررناه وقررناه في عدة مواضع وقد جاء ذلك صريحا
في السنة اخرج الطبراني عن ابي الدرداء مرفوعا ان المؤمن اذا مرض لم يوجر في مرضه
ولكن يكفر عنه قوله تعالى ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء هذه الصعوبة ليست في
الكسوة والنفقة لسهولة العدل فيهما وليس المراد بالمعلقة من لم تنفق او تكسى بل المراد
العشرة الخاصة التي هي شان الزوجين من الوطء وبسط الاخلاق الخاصة التي هي
مقدماته ولا ما زعم بعض المتفقهة انه يكفيه في القسم ان يجمعه وإياها بيت وقال
اخرون لا يجب مع ضرتها فقط فان هذا كله مستطاع سهل وفي الايات التي بعد هذه
من ذكر الشرف وتكرير ان لله ما في السموات والارض وان الوصاية قد له بالتقوى
التي تقابلت بالكفر وهي عامة للتكاليف التي هي معاشرة الازواج داخلة تحتها دخولا اوليا
للسياق وان الله غني حميد وكفى به وكيلا كل ذلك تهويل لشان ما اتصل به من هذا التكليف
الذي نفى عن المكلفين بلوغ غايته فكيف يقال لا حق لها سوى الكسوة والنفقة ونحوهما وقد
مضى ما يهم الى هذا عند قوله تعالى وعاشروهن بالمعروف قوله تعالى اتريدون ان تجعلوا لله عليكم
سلطانا مبينا فيهما مبالغة منه تعالى في الاعذار والانذار وانه لا يأخذ الا بسلطان الحكم
ولولا داعي الحكمة لما كان له داع الى التعذيب كما قال ما يفعل الله بعذابكم ان شكرتم وامنتم
فان قيل ان داعي الحكمة ليس بملجئ حتى يجب التعذيب حتى ان المعتزلة مع غلوهم في هذا الباب
لا يوجبونه وكثير يجوزه عقلا وانما غايته عندهم حسن كما حقق البحث معهم في الحلم الشامخ بلزم
قلت في العذاب ونحوه من الزواجر حفظ جانب الحق وصيانته ولو لم يكن شيء من ذلك لتمادت
الناس في هتك الحق وفي الوعيد والانتقام رفع من شان الحق وحفظ الحق والردع مع حلمه
وامهاله سفه وتاخير تحلم اذا لم يكن له بوادر تحمي صفوه ان يكدرا فان قلت
قد اثبت على المعتزلة حيث قالوا لا بد من صيانة الحق وانما تكون ذلك مع وجود التكليف
المستلزم للاختيار قلت قد دلنا خلق النار ونحوه ان امر الحق من تركه على الامتر
انا قد بينا في غير موضع وحققناه اتم تحقيق في الارواح والاثار والله تعالى ولخطه حاشية
الحران الحكيم يختار احد الحكمين المتساويين ولو مرجح لان اللازم ان يكون الفعل
لحكمة البتة لا ان يكون لا ابلغ حكم في الامكان اذ الحكم من الخروب اصالة في الحكم لا في ابلغ
حكمه ولا ترد هذا للطف يجمع المكلفين حتى يستغني به الكل عن خلق النار وسائر الحركات الى غاية
الشاقة فان قيل قد يحصل من هذا ان الذي لا بد منه وقوع التعذيب في الجملة لحصول

الوعيد

العوض به وان اجاز العفو مع ذلك نظرا الى الافراد وهذا كما تعذيب الكفار الذي لحق بشدة
الداعي الى التعذيب حيث ايا منهم من عفوه قد تثبت ما يتبين الامعان بتعذيب الكافر فصار سائر
خصال التقوى تعذيب سائر المجرمين وقد فرق بين الامرين بحيث هذا وتجويزه ذلك مع
الا يجوز راجع الى الافراد لا الى الجملة وبانقطاع الادنى دون الاكبر والله اعلم قوله تعالى
ما يفعل الله بعذابكم الاستفهام اي حاصل له على عذابكم ان تيمم نحو سابق النعم فشكرتموها واوزتم
عايد ركنتموه بالعقل وبالشرع من معرفة الله وكتبه ورسله وكلما وجدانا ان يدعى على الوجه
الذي يسع فيهما من الاعتراف بالنعم المنتهي لتعظيم المنعم والاعتراف بالحقائق المؤمن بها ثم التزم
ما يحقق ذلك حسبما فصله لكم العقل والشرع فاذا كان منكم ذلك فلا حامل لايقاع العذاب
بكم لان تعذيبكم اخر ظلم ولا يفعله العالم الغني الحميد وانا حسنه وبحمد حفظ ما يسع
حفظه من حرم الحق والله بحيث بعد وصف الغني عن عذابكم وصف جهل تسعدون به
نهوا عنداده بشكركم واعمالكم حين تقوم الدعاء رضاه ونحوه من حرام بحق في نفسه ووصف
حمل المتصف به وان لم يكن له بها انتفاع لاستحالة الانتفاع عليه لكمال غناه وانما ينتفع ويصلح
العمر المحتاج فلذا اسمي يحبه المؤمن الشاكر محسنا لانه فعل ما رضاه الله والتزم له
باحسان مترتب على ذلك الاحسان وسماه اجرا وجزاء هل جزاء الاحسان الا الاحسان وسمي
ذلك الاحسان جزاء حتى سمى تركه ظلما بقوله تعالى ولا تظلمون فتيلا وغيرها مما يؤكد ذلك
نظرا الى غناه وجوده وضعف العبد وحاجته والا فمن للعبد الوفا بحقوق لله رحمه ومن
اين يستحق ان رد الاحسان البر باصول النعم وفروعها والتوفيق للخير باحسان اخرى ابدي
لا تكتنهه العقول ثم تسميه ذلك ما اخذه حقا واجبا ثم تسمية تركه ظلما وتسمية فعله قسطا لتجزى
الذين امنوا وعملوا الصالحات بالقسط ثم تسميه فعله الصرف احسانا ثم تسمية مقابله البر
الرحيم الجواد الكريم لذلك العمل الفعل من العبد الفقير شكرا كانه اسدى الى ربه معروفا ثم
تسميته تعالى نفسه بالشاكر لذلك الفعل لانه فعل حقيقة ما يفعله الكرماء في مقابلة ما يرضونه
وكون الشاكر منتفعا كما اسدى اليه ليس من تمام حقيقته لاعامها ان يكون ما فعله للمشكور
مرضيا عنده ولا فمن باب المجاز وسائر الايات وسائر الصفات يلحظ المبالغة في
هذا الاسم الكريم اعني شكورا لانه شكر كثير في نفسه لانه فعل كثير في مقابلة ما لا نسبة
له اليه وههنا لطيفة فاعل لانه الاداء حامل له على عذابكم مع ما منكم على مرضيه لا حامل له
على كل تعذيب كيف وهو متصف بالشكر الذي هو الاعتداد بالجميل فما حكم عدوه وما يلتبس
الا ان يقابل شكركم واعمالكم بالاعتداد به والتفضل عليكم بحسب ما يسع في حكمته وهو عليم
مع ذلك فوقع ذلك التفضل على مواقعه اللائقة به تعالى وله الحمد والشكر على كرمه من نفع يتنفض
به وردع ما تسببنا الله وله الحمد والشكر على الحمد والشكر له الحمد والشكر كذلك فلا ينقطع ابدا
كل م

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)